نقطتين شارحة

■ مازن الزيدي

انتصار .. وانكسار

العراقية تعود إلى "أحضان الحكومة" في غضون هذا الأسبوع، بعد عودتها لمجلس النواب، وبذلك تتحقق نبوءة احد الساسة البارزين عندما تمنى على كتلة علاوي ان يكون قرارها بتعليق المشاركة في الحكومة والبرلمان "انقطاع وليس قطيعة".

الأمور تعود إلى مجاريها بين ائتلافي المالكي وعلاوي، اللذين احتكرا دور البطولة في مسلسل أزمات البلد خلال العام الماضي. حلفاء زعيم العراقية يتحدثون، من طرف واحد طبعا، عن مناخات ايجابية خلقتها "ضمانات معينة" أعطاها لهم دولة القانون من شأنها المساعدة على ترميم أجواء ثقة لوثتها "الحروب اليومية" بين الجانبين.

حسنا وهل هنالك أجمل من أن يتوافق الجميع من اجل التفرغ لخدمة البلد المنكوب والمواطن المغلوب؟ ثقوا أنني سأكون أول المصفقين والمتحمسين لهذه العودة اذا ما كانت نابعة عن قناعة ووعي حقيقيين بضرورة مغادرة لغة التربص والمناكفة وتسقط الأخطاء والعثرات وطي صفحة فتح الملفات والتلويح بها ضد الخصوم والحلفاء.

لكني شخصيا لست متفائلا بالربيع السياسي،الذي باتت جيوش المتحدثين باسم دولة القانون والقائمة العراقية تبشر بقرب حلوله، لسبب واضح وبسيط يتلخص بان الطرف الأول لا يرغب بالمشاركة وان الطرف الثاني أعجز من أن يلعب دور المعارضة وعليه سأتوقع "ربيعا" قصيرا جدا بانتظار خريف أزمة جديد يضاف إلى قاموس الأزمات التي نعرفها.

هذا اليقين "الأرسطي" ليس من نوع "الرجم بالغيب" ولا "حديث الجنيات"، بقدر ما هو نابع من معرفتنا الوثيقة بسايكولوجيا الفريقين على حد سواء والظرف الراهن الذي يحكم علاقة الاثنين.. فالفريق الحكومي يشعر بنشوة الانتصار الذي يتعذر معه إعادة التفكير بصيغة شراكة حقيقية في صنع وتنفيذ القرارات المصيرية والحيوية. هل سمعتم منتصرا يشارك خصمه؟

بالمقابل تعيش العراقية حالة انكسار وهزيمة، بسبب نزوات زعمائها وجريهم وراء مصالحهما الخاصة،تمنعها من التركيز على ما تبقى في جعبتها من الأوراق الرابحة التي من الممكن اللجوء اليها لتحجيم انتصار الخصم وتسجيل نقاط قد تخفف من وطأة انكسارها.هل العراقية فرس الرهان الذي يعول عليه؟!

وكما ان عودة العراقية لا تعني وجود شراكة حقيقة، كما كتبت قبل أسبوعين في هذا العمود، فان خروجها لا يمنحها قطعا حق احتكار "لقب المعارضة" فهناك أطراف معروفة، حتى داخل التحالف الوطني، أبدت مرارا وتكرار غضبها من تفرد المالكي ودائرته الحزبية بإدارة الحكومة بعيدا عنها، بل قامت بتسديد ضربات برلمانية وحكومية للأخير من دون الحاجة لقرارات الانسحاب او تعليق المشاركة التي أدمنتها العراقية خلال العامين الأخيرين.

إذن ما المطلوب من خصوم المالكي، وهم كثر، لوضع حد لقائمة خساراتهم امام شخص يستغل، بطريقة ذكية، تخبطهم وارتباكهم في التحضير لفتحه المبين في انتخابات المحافظات التي ستجرى العام المقبل والانتخابات التشريعية في العام الذي يليه؟

أولا: الإصرار على إقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء في غضون شهر واحد وعدم الانجرار وراء التسويف الذي مارسه الفريق الحاكم طيلة الفترة الماضية من عمر حكومة المالكي. تذكروا ان النظام الداخلي لمجلس الوزراء كان يجب إعادة النظر في فقراته وإجراء التعديلات اللازمة عليه في غضون أسبوعين من انعقاد أول جلسة للحكومة الحالية.

ثانيا:عدم تمرير موازنة ٢٠١٢ ما لم يتم الاطلاع على الحسابات الختامية للموازنات السابقة لحكومة المالكي الأولى، ووضع سقف زمني لا يتعدى الثلاثة أشهر لإتمام ذلك، وهو أمر متاح جدا، بحسب الخبراء، من خلال الاستعانة بشركات أجنبية متخصصة بالمحاسبة والتدقيق المالي.

لا اكتب كلماتي هذه لمجرد التحريض، لأني اعتقد أن الحكومة الناجحة هي تلك التي تمتلك معارضة فاعلة وقوية. وإذا ما قررت المعارضة،التي تجمعها الخصومة للمالكي، تعويض خساراتها فعليها الاستعداد لمارثون، يستغرق عامين من الآن، لإحراج رئيس الحكومة لتعكير نشوة انتصاراته السابقة.

يا خصوم المالكي اتحدوا وإلا ففكروا بمهنة أخرى!!

القضاء الأعلى: لا علاقة لنا باعتقالات كيفية ولا ببث اعترافات المتهمين

احدى العمليات الامنية (أرشيف)

من اجل ترسيخ الاستقلال الحقيقي للقضاء والحيادية في عمله، يشدد مجلس القضاء الأعلى على وجوب توافر ثلاثة عوامل تمثل في مجموعها الحد الأدنى للقضاء النزيه، هي الأخذ الكامل بمبدأ الفصل بين السلطات، وعدم عزل القضاة إلا عن طريق السلطة القضائية، وثالثهما تمتع القضاء بالاستقلال المالي والإداري.

□ بغداد / المدى

جاء هذا ضمن الخطة الإعلامية للسلطة القضائية للعام الحالي التي عرضها رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي مدحت المحمود على مجموعة من الإعلاميين أول من أمس بحضور أعضاء المجلس وكبار المسؤولين فيه.

ولاحظت الخطة وجود ضغوط وتجاوزات من السلطتين التشريعية والتنفيذية على السلطة القضائية وصلاحياتها سعى مجلس القضاء لمجابهتها. ونفت أي علاقة للسلطة القضائية بالاعتقالات غير القانونية وبما يتردد عن وجود معتقلات سرية، كما أكدت عدم إجازتها بث اعترافات متهمين عبر وسائل الإعلام.

تطرقت الخطة ايضاً الى مواضيع مهمة واشكالية في الوقت ذاته ، ففي ما يخص موضوع حبس وتوقيف الاشخاص قبل المحاكمة ومن دون وصول أسرهم إليهم ولفترات طويلة من الزمن ودون توجيه اتهامات رسمية لهم، أكد مجلس القضاء في خطته أن ذلك يعد انتهاكا واضحا للدستور ففيه مخالفة صريحة لأحكام المادتين ١٢ و١٩ منه. ولإيضاح هذه النقطة جاء في الخطة " لابد من التفريق بين ما يخص عمل السلطة القضائية وعمل السلطات والجهات الاخرى وفق الآتي :

"ان عدم تمكن ذوي واسر الموقوفين من زيارتهم ليس من اختصاص السلطة القضائية ، لأن إدارة السجون والمواقف تنحصر في ثلاث جهات (وزارة العدل والشؤون الاجتماعية والداخلية) . اما ما يتعلق بحبس او توقيف الأشخاص دون محاكمة ، فقد بين مجلس القضاء الأعلى ان ذلك يعد مخالفا للأحكام القانونية النافذة ، ومنها قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ٧١ ، الذي منع القبض على اي شخص الا بموجب قرار من قاضي التحقيق وفق المادة ٩٢ اصول جزائية وكذلك المواد ١٠٩ و ١٢٣ ، التي تلزم قاضي التحقيق باستجواب المتهم خلال ٢٤ ساعة من وقت القبض عليه او احتجازه ، واشارت الخطة بهذا الصدد " ان القضاء لم يقف ضد حجز الاشخاص دون قرارات قضائية فحسب ، بل انه اتخذ اجراءات بحق الذين يمتنعون عن اطلاق سراح الموقوف الذي صدر قرار قضائي بالافراج عنه ، او صدر حكم ببراءته ،او قضى محكوميته ، وطالت تلك المساءلة القانونية عددا من هؤلاء ، ومنهم على سبيل تلك التي اتخذت بحق قيادة عمليات نينوى عام ٢٠٠٧".

وحول ما يتردد من ان بعض الموقوفين او المحكومين لم يحصلوا على مشورة او مساعدة قانونية،أوضح مجلس القضاء ان ذلك يعد انتهاكا للفقرتين ٤ و ١١ من المادة ١٩ من الدستور، وان قانون اصول المحاكمات الجزائية الزم قاضي التحقيق او محكمة الجنايات بانتداب محام للمتهم الذي يعجز عن توكيل محام له في الدفاع عن حقوقه، واوضح مجلس القضاء انه اقر في ميزانيته بابا لهذا الغرض وان مجموع ما انفق لدفع اجور المحامين المنتدبين من عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١١ بلغ سبعة مليارات وخمسمئة وثلاثة وسبعين مليون دينار .

وبخصوص العلاقة بين السلطات وتحديدا في حالة نشوب نزاعات سياسية وما يثار عن كون القضاء طرفا فيها مما يثير التكهنات بانه ليس مستقلا وتابعا للسلطة التنفيذية، عد مجلس القضاء ذلك خرقا لمبدأ الفصل بين السلطات المشار اليه في الدستور، وان مجلس القضاء رد على هذا الادعاء في اكثر من مرة ومناسبة.

وعن عرض اعترافات بعض المتهمين في وسائل الاعلام اوضح مجلس القضاء " ان من يظن ان القضاء هو من امر بنشر وبث هذه الاعترافات، فهو ظن خاطئ ، ولا يقوم على دليل ، لان السلطة القضائية تتبع المبدأ القضائي كون المتهم بريئا حتى تثبت إدانته، ولم نجد ان قاضي تحقيق او هيئة قضائية قد أمرت بنشر هذه الاعترافات (في إشارة لبث بعض وسائل الأعلام إلى اعترافات حمايات نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي) وإنما السلطة التنفيذية أحيانا تبادر الى نشر تلك الاعترافات وعبر تصريحات بعض المسؤولين فيها لأسباب ترتئيها ربما لتطمين الرأي العام " .

إضافة الى ذلك فقد تطرقت الخطة الاعلامية للسلطة القضائية الى استمرار التعاون مع الإعلام المرئي ، ودعم وتعضيد الجهد الإعلامي في المجالات والنشرات التي تتولى نشر الأحكام القضائية ، والاستمرار بالتعاون مع الجهات التي تهتم بدعم استقلال القضاء ، وتكثيف عقد الندوات المتعلقة بنشر الثقافة القضائية والقانونية.

عدم الإسراع في حمايتها يعرضها للضياع

بغداد تلاحق أموال الحكومة في الخارج آذار المقبل

□ بغداد / المدى

ذكرت اللجنة المالية في مجلس النواب ، امس، أنها تعمل بالتعاون مع وزارة المالية على استرجاع ديون العراق الخارجية خلال شهر آذار مارس المقبل.

وقالت عضو اللجنة نجيبة نجيب لوكالة كردستان للأنباء " اللجنة المالية النيابية تعمل حاليا على استرداد أموال العراق خلال شهر آذار المقبل، وستستضيف مدير الدين العام في وزارة المالية للاطلاع على المعلومات اللازمة للبدء بمشروع استرداد الأموال العراقية في الخارج والداخل بأسرع وقت ممكن".

واضافت نجيب ان "وزارة المالية سيكون لها دور فعال في إدارة عملية استرداد الاموال العراقية حيث ستوظف كافة جهودها وامكاناتها في الامر، فيما ستشرف اللجنة المالية النيابية على المشروع"، مشيرة الى أن "الأموال العراقية في الخارج تتعرض للخطر بسبب التأخير في استردادها وفي إيجاد وسيلة مناسبة لحمايتها".

ولفتت نجيب الى "وجود مكافآت مالية ستصرف للمخبرين عن اموال العراق المسروقة او المتبقة في ذمم الاخرين اذا كانت في الخارج او في الداخل"،مبينة أن" المديونية لا تعد مسألة مادية فقط، إنما هي مسألة تلاعب وشد سياسي في المحيط الدولي".

ويقول العراق ان لديه ادلة تثبت ان اموالا تعود الى النظام السابق تم تحويلها الى عدد من الدول بأسماء مستعارة قبيل سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣.

وكانت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية قد كشفت عن عدم معرفة كيفية إنفاق ٢,٦ مليار دولار تعود للحكومة العراقية.

وذكرت الصحيفة إن " التدقيق في ٩,١ مليار دولار من عائدات النفط العراقية أظهرت ان معظم الوكالات العسكرية الأميركية الموكلة بإنفاق أموال إعادة الإعمار أخفقت في الالتزام بالقواعد الأميركية حول كيفية ملاحقة هذه الأموال وإنفاقها".

وأظهر التقرير ان المسؤولين الأميركيين أخفقوا في خلق حسابات مصرفية لـ٨,٧ مليار دولار في صندوق التنمية للعراق كما تطلب وزارة الخزانة، ما جعل هذه الأموال معرضة للاستخدام غير المناسب والفقدان.

وأشار التقرير أيضاً إلى ان الجيش الأميركي ما زال يحتفظ بـ ٣٤,٣ مليون دولار من هذه الأموال على الرغم من انه مطلوب منه إعادته إلى الحكومة العراقية قبل ثلاثة أعوام.

وكانت سلطة الائتلاف المؤقتة والمسؤولون الأميركيون وضعوا أيديهم في العام ٢٠٠٣ على ٢٠ مليار دولار من أموال العراق وحصلوا على إذن من مجلس الأمن باستخدام هذه الأموال في المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار.

وكانت تقارير سابقة قد أظهرت توزيع مبالغ كبيرة في العراق مستوفاة من مبيعات النفط العراقي، واخرى فائضة من برنامج النفط مقابل الغذاء بعد احتلاله من قبل القوات الاميركية عام ٢٠٠٣ بطرق غير مسيطر عليها.

المالكي إلى الكويت لمناقشة ميناء مبارك والفصل السابع

□ بغداد / اياد التميمي

أكدت مستشارة رئيس الوزراء مريم الريس ان زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى الكويت ستكون لمناقشة مسألة انشاء ميناء مبارك الكويتي وبحث خروج العراق من طائلة الفصل السابع فضلا عن اتفاقات ثنائية على مستوى الاستثمار والتبادل التجاري وان الجانبين اتفقا مبدئيا على التعاون المشترك.

وقالت الريس في تصريح للمدى امس ان الجانب الكويتي بعث دعوة ثانية الى الحكومة العراقية لزيارة الكويت.

موضحة إن "رئيس الوزراء نوري المالكي سيطرح مخاوف العراق من تضرر الملاحة البحرية من انشاء ميناء مبارك ويضع حلول تسوية".

وتابعت " ان الزيارة لم تحدد الى الآن لكن كل المؤشرات تؤكد على ان الزيارة ستكون قبل انعقاد القمة العربية في بغداد .

وكان وزير الاعلام الكويتي حمد جابر العلي قد أكد في حوار له مع موقع (العرب اليوم) يوم الجمعة أن ملف ميناء مبارك لن يكون على جدول اعمال زيارة رئيس الوزراء العراقي المرتقبة للكويت.

واضافت الريس ان "العراق يتطلع الى حل جميع المشاكل العالقة مع الكويت، من بينها خروج العراق من البند السابع وميناء مبارك والديون الكويتية" مبينة ان "هناك رغبة بين العراق والكويت لتعزيز العلاقات الاقتصادية وتفعيل المشاريع الاستثمارية بين البلدين في المرحلة المقبلة".

وأعلنت الحكومة العراقية، الجمعة، عن رغبتها في حل وإغلاق ملف الديون الكويتية عن طريق تنفيذ مشاريع استثمارية للشركات الكويتية في العراق.

وكان اعضاء من القائمة العراقية قد طلبوا رفقة رئيس الوزراء الى الكويت كونهم شركاء للحكومة العراقية مطالبين ان يتم حسم موضوع ميناء مبارك بهذه الزيارة كون ان الامر يمس اقتصاد العراق .

واعربت النائبة عتاب الدوري في تصريح للمدى عن املها بأن يقوم رئيس الوزراء باصطحاب وفد يمثل القائمة العراقية كون انها شريك رئيسي بالعملية السياسية وان يكون برفقته وزيرا او ممثلا عن القائمة ليس فقط الى الكويت بل أينما ذهب رئيس الوزراء و ان يطلع شركاءه من مختلف الكتل على زياراته.

وطالبت الدوري رئيس الحكومة بزيارته إلى الكويت ان يتم حسم الأمور العالقة واهمها تداعيات ميناء مبارك وموضوع خروج العراق من طائلة البند السابع .

وعن طلب العراقية رفقة رئيس الوزراء أكدت الريس ان الحكومة لم تمانع حضور اي وزير ، لكن وفق طبيعة الزيارة وليس من الممكن ان يذهب وزيرا ما الى دولة بدون مناقشة قضايا تهم وزارته ، موضحة ان نائب رئيس الوزراء في جولته الأخيرة الى جيكيا ذهب معه وزير الصناعة والمعادن وهو من القائمة العراقية وكان نواب عن محافظة البصرة قد طالبوا ،الحكومة والبرلمان زيادة المخصصات المالية لميناء الفاو الكبير،موضحين ان المبالغ المخصصة هي ٢٠٠ مليار دينار غير كافية ،في حين أشاروا ان المبالغ التي يجب رصدها لانجاز هذا المشروع هي ٤ مليارات يورو.

وقال منصور التميمي في مؤتمر صحفي مشترك مع نواب البصرة عقده في البرلمان وحضره مراسل المدى "ان الموازنة الحالية خصصت مبالغا وقدرها ٢٠٠ مليار دينار وهي غير كافية لانجاز هذا الميناء ،مبينا ان المبالغ المفروض توفرها هي ٤ مليون يورو".

وتابع قائلا "ان الموازنة الحالية لن تحل أيا من المشاكل الاقتصادية ومنها البطالة والسكن والبطاقة التموينية ،مطالبا الحكومة والبرلمان للوقوف الى جانب هذا الميناء ودعمه من خلال رصد المبالغ الكافية ".

وكانت عضو اللجنة الاقتصادية نورا البجاري قد وجدت ان الاستثمار الأجنبي كحل امثل للإسراع في بناء ميناء الفاو وتقليل تأثيرات ميناء مبارك الكويتي على الاقتصاد العراقي.

وقالت النائبة عن كتلة الفضيلة في التحالف الوطني سوزان السعد ،إن موازنة العام الحالي تضمنت تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليار دينار لبناء ميناء الفاو، بهدف وضع الركائز الأولية للميناء،مشيرة الى ان "الملف يحتاج الى جدية اكثر في بناء الميناء بعد انتهاء وضع تصاميم المشروع والبدء بالتنفيذ خلال العام الحالي".

وبينت السعد أن "مشروع ميناء الفاو ينفذ على مرحلتين، الواحدة منها تستمر عامين، على أمل ان يكتمل المشروع خلال أربع سنوات".

وأعربت السعد عن "توقعها بأن الحكومة لن تتمكن من توفير المبالغ اللازمة لإنشاء الميناء لان المراحل الأخرى من الانشاء ستكون مكلفة جدا ولن تستطيع الميزانية تحملها"، لافتة الى ان "المرحلة المقبلة تحتاج الى تضافر الجهود داخل الحكومة والبرلمان لمناقلة بعض المبالغ في الموازنات من اجل رفع المبلغ الى خمسة اضعاف كحد ادنى، للوصول بالمشروع الى مراحل يمكن استخدامها كورقة ضغط على الجانب الكويتي".

واشارت السعد الى ان "الجانب الكويتي لن يتوقف عن انشاء ميناء مبارك،مشددة على ضرورة "اخذ تعهدات من الكويت لتكون باقي مراحل بناء الميناء باقل ضرر على الاقتصاد العراقي".وأعلنت الحكومة العراقية، في الـ٢٥ من أيار الماضي، عن إرسال لجنة رفيعة المستوى من وزارتي الخارجية والنقل إضافة إلى البحرية العراقية إلى الكويت لمتابعة مدى تأثر مياه العراق الإقليمية بميناء مبارك الذي تعتزم بناءه، مشيرة إلى أنها ستحدد موقفها وفقا لتقرير اللجنة.

احد موانئ البصرة